ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/380152134

الأمن البشري التكاملي ودعم المنتجات المصرية، مجلة أحوال مصرية، يناير2024، عدد (91): 80-85

Preprint · January 2024

DOI: 10.13140/RG.2.2.25667.21287

CITATIONS
0

READS
100

1 author:

Ahmed Mousa Badawi

147 PUBLICATIONS **13** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Ahmed Mousa Badawi on 27 April 2024.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

أحوال مصرية

العدد ٩١
فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
السنة الثالثة والعشرون - يناير ٢٠٢٤

الأمن
نحو فهم متجدد

- جدلية الأمن السائل
- الأمن الإنساني مقاربة قيمية ثقافية
- الأمن والسلام: منظور نسوى
- الأمن من منظور الأديان
- الأمن وتحولاته فى الواقع المصري

المحتويات

الافتتاحية

نحو فهم متجدد للأمن ..... د. أيمن السيد عبد الوهاب ٧

دراسات

١- مفهوم الأمن.. من الأمن الوطنى للأمن الشامل .....أ.د. عبد السلام نوير ١٢

٢- جدلية الأمن السائل: تحليل ابستمولوجى - أنطولوجي ..... أ. د. أمل عبد الفتاح شمس ٢٧

رؤية

١- الارتباط المفاهيمى بين تطور الأزمات وتحولات مفهوم الأمن ..... أ. د. غادة موسى ٤٨

٢- التهديدات الأمنية لفلسفة ما بعد الحداثة: الذكاء الاصطناعى نموذجًا ..... أحمد رأفت ٦٠

الملف

١- أبعاد الأمن القومى فى مواجهة حروب الجيلين الرابع والخامس ..... د.محمد عز العرب ٧٢

٢- الأمن البشرى التكاملى ودعم المنتجات المصرية ..... د. أحمد موسى بدوي ٨٠

٣- الأمن والسلام: رؤى نسوية ..... د. أمل حمادة ٨٦

٤- أمن الطاقة فى مصر وآثاره الاجتماعية والاقتصادية ..... د. أحمد قنديل ٩٥

٥- حالة الأمن الغذائى المصرى.. الواقع والتحديات ..... أ. د. هويدا عدلى ١٠٤

٦- خصوصية الأمن السيبرانى فى مصر: الجهود والتحديات ..... د. رغدة البهي ١١١

٧- «الأمن الصحى» وواقع الحالة المصرية ..... أحمد السيد ١١٧

٨- الأمن البيئى فى مصر.. التهديدات وسبل المواجهة ..... ريم عبدالمجيد ١٢٣

٩- مفهوم الأمن من منظور الأديان ..... أحمد حمدى ١٣٣

المحور الثقافى

١- الأمن الإنسانى ... مقاربة قيمية ثقافية ..... د. سالى محمود عاشور ١٤٢

٢- الأمن الفكرى والثقافى: دراسة فى الحالة المصرية ..... أ.د. محمد عبد العظيم الشيمي ١٥٢

٣- الأمن فى مصر القديمة وبناء النظام الشرطى..... د. خالد غريب شاهين ١٥٨

٤- الأمن الإنسانى وحقوق الطفل: رؤية سينمائية ..... د. مريم وحيد ١٦٤

٥- مفهوم الحماية والأمن الذاتى فى تكوين حضارة مصر القديمة ..... سيد الخمار ١٧١

الملحق

الأمن في الواقع المصري ١٧٩

الأمن البشرى التكاملى ودعم المنتجات المصرية

د.أحمد موسى بدوى
باحث سوسيولوجى

يمر العالم العربى بلحظة تاريخية حرجة، بسبب العدوان الصهيونى المستمر على فلسطين منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ بمباركة الولايات المتحدة وغالبية الدول الأوروبية، ولم يحدث من قبل أن شعرت الشعوب العربية بانعدام القدرة على فرض الاستقرار والسلام كما تشعر الآن. غير أن التاريخ يعلمنا أن الحلول الناجزة تُولَد من جوف الظلمة الخانقة، وأن امتلاك القوة الكافية وحيازة الثروة عبر مشروع تنموى وطنى شامل ومستدام وتوزيعها بشكل عادل، هو السبيل الوحيد للخروج من النفق أيا كان نوعه، مع مراعاة أن التجارب أحيانا تفشل لأنها تغفل عن تشكيل العقل الجمعى فى الاتجاه الصحيح. ومن هول ما صنع المحتلون من فظائع فى غزة وغيرها من المناطق الفلسطينية، ومن الانفعال المؤلم العاجز بُعِثت فكرة دعم المنتجات الوطنية فى غالبية البلدان العربية، كسبيل لاستعادة القوة، تلك الفكرة التى طالما غاب تأثيرها فى الحس المشترك، ويطرح هنا، إرهاصات العقل الجمعى المصرى حول دعم المنتجات الوطنية، ودراستها فى ضوء مفهوم الأمن البشرى التكاملى.

١- **مفهوم الأمن البشري التكاملي:**

المفهوم هو ركيزة النشاط العلمي، إذ هو نواة بناء النظريات العلمية والنماذج التفسيرية، وينقسم كما يذهب عبدالله البريدي إلى مفاهيم بسيطة concept يمكن قياسها واكتشافها بشكل مباشر كمفهوم الحرارة مثلا، ومفاهيم بنائية (مركبة) construct تعبر عن مستويات تجريدية وتركيبة أعلى مقارنة بالمفهوم البسيط وقد يكون من الصعب ملاحظته أو استكشافه بشكل مباشر كمفهوم العدالة مثلا.(البريدي،٢٠٢٣: ٤٣). ويعد مفهوم الأمن البشري التكاملي (Integrative human security) من المفاهيم البنائية (المركبة) الجديدة الذي يمثل تعديلا وتطويرا لمفهوم الأمن البشري الذي تتبناه الأمم المتحدة والوارد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي بالأمم المتحدة في عام ١٩٩٤م، وتستهدف فكرة التعديل الذي قدمها كاتب المقال في دراسة منشورة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عام ٢٠٢٢، إلى جعل كل عناصر تحقيق الأمن البشري مرتبطة ببعضها البعض **بالظرف التكاملي**. ونعرف الأمن البشري التكاملي بأنه: **القدرة على حفظ وجود الفرد والجماعة والكيانات، بتحقيق الأمن الوجودي والاجتماعي والمعرفي والاقتصادي والسياسي والحيوي المتعارف عليه، في سياق عادل ومساواتي وغير تمييزي، دون المساس بأمن المجتمعات الوطنية والكيانات العابرة للوطنية، ما دامت تحقق الأمن الشامل المحافظ على البيئة وعلى الاستقرار والسلم العالميين.**

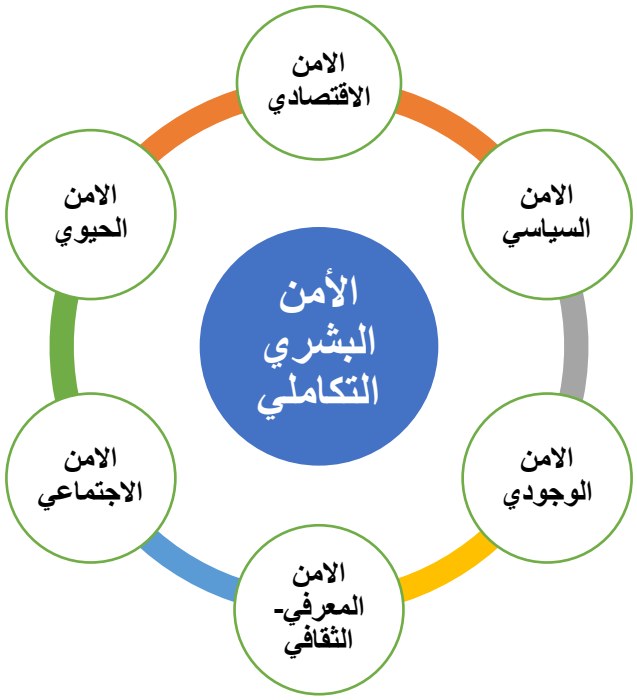

المصدر: أحمد موسى بدوي، وآخرون، ٢٠٢٢. الانعكاسات الأمنية لحركة اللجوء في المنطقة العربية: دراسة حالة الأردن ولبنان مصر.

يعالج المفهوم الجديد، التناقض الحادث بين القبول الشكلي للقواعد المتعلقة بحقوق الأفراد، وبين تطبيقها على أرض الواقع. حيث **تبرهن ممارسات الدول والكيانات الاقليمية والدولية من النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية على وجود هذا التناقض** كما يلي: (١) تغليب اعتبارات أمن الدولة والمؤسسات على أمن الفرد أو الجماعات، وأحيانا يُستغل مبدأ الحفاظ على أمن الدولة للعصف بأمن الأفراد أو الجماعات بطرق تعسفية. **(٢)** تميل الكيانات الاقتصادية الكبرى - كما هو مشهود على الساحة الان- إلى جني المكاسب على حساب أمن الأفراد وحقوقهم وحتى على حساب أمن الدول وسلامة البيئة العالمية. (٣) تسلك بعض القوى - العالمية أو الإقليمية- أسلوب اللعب على وتر حقوق الأفراد أو الجماعات الاثنية، والضغط بهما لجني مكاسب سياسية تعزز مكانة هذه الدول في أقاليم العالم المختلفة. كما حدث في العالم العربي منذ ٢٠٠٣ حتى الآن، حين تبنت الكيانات الاقليمية والدولية مفهوم الامن البشري التقليدي، الذي يتيح لهذه الكيانات تسليط الضوء على بعض العناصر دون الآخرى بطريقة مجتزأة، فكان التركيز على الحريات السياسية، وتجاهل الحقوق الأساسية، وتجاهل أثر الفوضى في تدمير مؤسسات الدول ومقدراتها لسنوات طويلة قادمة، وتشريد ملايين البشر واهدار حقهم في العيش الآمن المستقر.

وبناء على ما سبق، نفترض أن مفهوم الامن البشري التكاملي، كما عرفناه منذ قليل، يقضي على هذه **التناقضات، ويربط المتغيرات الأمنية ببعضها البعض ارتباطا تكامليا** يحقق الصالح العام العالمي (بيئة آمنة غير مهددة، ومجتمعات مستقرة تعيش في سلام)، بحيث يعد الخلل في هذا الارتباط التكاملي، - **بالتركيز على بعض المتغيرات دون الأخرى**- تحايلا على القيمة المطلقة للأمن.

ونستطيع أن نقدم تعريفات شبه اجرائية semi-operational لعناصر الأمن البشري الستة كما يلي: (١) **الأمن الوجودي**: كل الإجراءات المتخذة لحماية حياة الأفراد أو الجماعات من كافة أشكال الجريمة أو الاعتداءات المتعمدة على النفس أو الممتلكات لأي سبب غير قانوني. (٢) **الأمن الاجتماعي:** تمكين الأفراد والجماعات من ممارسة حياتهم الاجتماعية العادية المستقرة مع احترام تراثهم وعاداتهم وتقاليدهم دون قيود إثنية أو جندرية. (٣) **الأمن الاقتصادي**: قدرة الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات على تغطية احتياجاتها الأساسية على نحو مستدام وبكرامة ودون إهدار للبيئة. (٤) **الأمن السياسي:** التزام المؤسسات بحماية كافة حقوق الأفراد والجماعات، دون أي نوع من التمييز، مع الحفاظ على أمن الدولة، وتحقيق الشرط التكاملي الوارد في التعريف (٥) **الأمن المعرفي**: الحق في التعليم وكافة الحقوق المرتبطة باكتساب وإنتاج المعارف والآداب والفنون والتمكن الآمن من الوصول للمعلومات التناظرية والرقمية. (٦) **الأمن الحيوي:** حفظ البيئة من كافة المخاطر، وحماية الأفراد أو الجماعات أو الكيانات من الكوارث والأوبئة.

٢- دعم المنتجات المصرية في ضوء تكاملية الامن البشري:

تواجه مصر وغالبية الدول العربية غير النفطية جملة من المشكلات الاقتصادية التي تعود جذورها إلى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، نتيجة تقلص دور الدولة في الخدمات الاجتماعية المختلفة، بفعل التوجهات الليبرالية الجديدة، والتي يطلق عليها أحيانا، الليبرالية المتوحشة. واعتبارا من تلك الحقبة نجحت القوى الرأسمالية العالمية في خلق آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث، فطورت ما يسمى اصطلاحيا **المشروطية** Conditionality التي تنطوي عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تروجه المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات دولية النشاط، والمستثمرين الأجانب. حيث ترتكز المشروطية، على **إضعاف قوة الدولة المدينة وإبعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي**، والاعتماد على **آليات السوق**، والمراهنة على الدور (القائد) الذي سيلعبه **القطاع الخاص** (مع تصفية القطاع العام) والانفتاح بقوة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي (زكي.٢٠٠٧: ١٨٥-١٨٦).

وحتى الآن فإن الرأسمالية العالمية تعمل على تثبيت هذه السياسات وفرضها على دول العالم، إلى جانب فرض الفوضى في مناطق مختلفة من العالم، والمحصلة أن الوعد الليبرالي المشرق لم يتحقق، حيث تشير التقارير إلى ارتفاع كبير في معدلات المرض والفقر والجهل، وزيادة الفجوة بين القادرين والمعدمين في العالم " حيث يعيش واحد من كل أربعة أشخاص في العالم في فقر مدقع. (روبيرتس وهايت. ٢٠٠٤: ٩).

في مثل هذه الظروف تفقد الدول المدينة قوتها وثروتها في آن واحد، يترتب على هذا الفَقْد عدم القدرة على التأثير في المحيط الإقليمي والدولي، ويمسي الحل الاستراتيجي الوحيد للخروج من هذه الدوامة هو الاعتماد على القدرات الاقتصادية الوطنية، والتوسع في القطاعات الزراعية والصناعية المحلية مع تطبيق نظم الجودة للتغلب على المنافسة العالمية الشرسة. وفي هذا السياق يصبح الوعي الجمعي المصري في أمس الحاجة لفهم منظومة الأمن البشري التكاملي، لتحقيق هذا الحل الاستراتيجي، هذا الوعي من المفترض أن يغطي أربعة مستويات متكاملة تحقق الأمن بمفهومه الجديد، كما يلي:

أولا: على المستوى الشعبي استثمار حالة الشعور الوطني العارم المتولد بسبب الحرب الشنيعة على فلسطين، والداعية لدعم المنتجات الوطنية، ومن المهم في هذا السياق تشجيع الحركة الاجتماعية التي يمكن أن تتولد من هذا الشعور، والعمل على مأسستها، لأن الفعل الحركي يعد من أدوات التغير الاجتماعي المهمة وفقا لنظرية القواعد المتصارعة (بدوي، ٢٠١٨: ٢٣٧) ونعرفه بأنه جهود منظمة يبذلها فئة مخصوصة من السكان لتغيير بعض القواعد البنائية لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية محددة، وينقسم إلى

فعل **حركي تكاملي، وفعل حركي صـــراعي**. تنتمي الحركة الاجتماعية لدعم المنتجات المصـــرية إلى النوع الحركي التكاملي الذي يسعى إلى تغيير بعض القواعد البنائية أو تعديلها أو اعادة بعث قواعد ضَعُفَت واختفت من المجال العام، مثل قاعدة تشـــجيع المنتج الوطني، التي تراجعت وفقدت فاعليتها وتأثيرها في الســـلوك الجمعي منذ سنوات الانفتاح الاقتصـادي في نهاية سبعينيات القرن الماضـي، بعد أن كانت قاعدة فعالة خلال الفترة الناصرية. كما يمكن استثمار **الشخصيات الاستثنائية** الكاريزمية سواء على مستوى القيادات الطبيعية في المجتمعات المحلية المصرية، أو على مستوى **المؤثرين** في العالم الرقمي، فالقبول الشعبي الذي تتمتع به هذه الشـخصـيات يعد أيضـا من أدوات التغير الفعالة نحو تأسـيس ونشـر الحركة الاجتماعية لدعم المنتجات المصرية.

ثانيا: على المسـتوى التربوي من الضـروري أن يتولى قطاع التربية والتعليم مهمة ترسـيخ القواعد البنائية المنظمة لعمليات دعم المنتجات المصـرية، بحيث يتم تزويد الناشـئة بالجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية وثيقة الصلة، فينشأ أفراد المجتمع على وعي بالدلالة والقيمة النفعية والقيمة المطلقة المرجوة من دعم المنتج الوطني، وحين ينجح البرنامج التربوي وثيق الصـــلة في تحقيق أهدافه، فإنه يخلق لدى العقل الجمعي الإرادة الطوعية للالتزام بدعم المنتج المصـــري مهما تغيرت الظروف. **ثالثا: على المســـتوى الرســـمي**، فإن مؤسسات الدولة مطالبة قبل أي وقت مضى بتفعيل نظم الرقابة على الجودة، لأن المواطن في نهاية المطاف لن يظل يدعم منتجات وطنية منخفضـــة الجودة. ومن المهم في هذا الســـياق كســـر الحواجز البيروقراطية المشهورة في دولاب العمل المؤسساتي في مصر، وتسهيل تشغيل سلسة الإنتاج دون معوقات، حتى يتمكن المنتج الوطني من المنافســـة مع المنتجات الأجنبية، مع الانتباه أن الرأســـمالية العالمية ســـوف تدافع عن مصـــالحها بمحاولة ضـــرب هذه المنتجات الوطنية بأي وســـيلة، ولن تتخلى عن ســـوق كبير بحجم الســـوق المصري بسهولة، ولكنها سوف تحاول الضغط على الحكومة المصرية من جهة، واستغلال وسائل التواصل والمنصات الإعلامية للتقليل من شأن الحركة الشعبية لدعم المنتجات المصرية من جهة أخرى.

رابعا: على مستوى المنتجين من الضروري أن يعي المنتج المصري أنه أمام فرصة ثمينة لا تتكرر، وعليه اســـتثمار هذه الفرصـــة في الاتجاه الصـــحيح الذي يتيح له تعظيم قدراته الإنتاجية، ويحقق المصـــالح العليا للوطن، وعلى المُنْتِج المصـــري تبني اســـتراتيجية جديدة في العمل تتوخى الوصـــول إلى مســـتوى الجودة العالمية، وخلق العلامات التجارية المصرية المنافسة بحق للمنتجات الأجنبية أيا كان نوعها، والسعي الدؤوب نحو الانتشـار في الأسـواق الإقليمية، ما يعني بالجملة أن العمل على هذا المسـتوى يحتاج تغيير جذري في الرؤى والأهداف.

مما سبق يتضح أن النجاح في دعم المنتج الوطني ليست عملية بسيطة ولكنها مركبة ومتكاملة لتحقيق الأمن البشري للمصريين، تحتاج إلى ممارسات شعبية حركية الطابع، وممارسات سلطوية وكاريزمية واعية بالهدف، فضلا عن تغيير استراتيجية الانتاج المصري، وبمجرد البدء في المسار الصحيح، فإن كل عناصر الأمن البشري التكاملي يتم تعزيزها بطريقة مدهشة، فتحقيق الأمن الاقتصادي، يوفر الثروة اللازمة لتحقيق الامن الحيوي والاجتماعي والثقافي، وتحقيق الاستقرار والأمن السياسي. ومن حيازة القوة والثروة تمتلك الدولة القدرة على التغيير على المستوى الإقليمي والدولي. فهل نحن فاعلون؟

المراجع:

١- عبدالله البريدي. ٢٠٢٣. **البحث النماذجي: منهجية علمية لبناء النماذج التفسيرية.** الرياض. دار أدب للنشر والتوزيع.

٢- أحمد موسى بدوي، سحر المخيمر، دوللي الصراف، إبراهيم منشاوي. ٢٠٢٢. **الانعكاسات الأمنية لحركة اللجوء في المنطقة العربية: دراسة حالة الأردن ولبنان مصر**. الرياض، دار جامعة نايف للنشر. (DOI: https://doi.org/10.26735/978-603-8361-17-7): https://nup.nauss.edu.sa/index.php/sr/catalog/book/220

٣- أحمد موسى بدوي. ٢٠١٨. "**القواعد المتصارعة: نظرية عربية جديدة في علم الاجتماع**". مجلة وادي النيل, عدد ١٨(٣): ٢١٧-٢٧٢

٤- رمزي زكي. ٢٠٠٧. **الليبرالية المتوحشة- ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥- تيمونز روبيرتس ، ايمي هايت. ٢٠٠٤. **من الحداثة الى العولمة**. الجزء الأول. ترجمة سمر الشيشكلي. الكويت. سلسلة عالم المعرفة. عدد ٣٠٩.

View publication stats